مسألة ضمير الفصل في الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباريّ (ت٥٥٧هـ) دراسة في التحقيق النّحويّ

الكلمات المفتاحية:الضمير _الفصل _ العماد

م٠م هاجر محمد جاسم
المديرية العامة لتربية ديالى
Email: Hager90@yahoo.com

الملخص

إنّ مفهوم ضمير الفصل يختلف عن مفهوم الضمير ومفهوم الفصل معًا ، وإنْ كان الثاني أقرب إليه من حيث الدلالة الاصطلاحية والفائدة ولعلَّ استقلال هذا المصطلح واستقرار مفهومه لم يأتِ إلا عند علماء العربية المحدثين، على الرغم من استعمال القدامى له بكثرة ، ودليل ذلك المزج بين مفهومي الفصل والاعتراض ، واستعمالهما كأنّهما شيء واحد عند ابن السراج والأخفش الأوسط وغيرهما.

ومسألة ضمير الفصل في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف تعدُّ من المسائل النحوية المهمة، نظراً لتعلقها بالجانب التطبيقي والفكري في النحو العربي من جهة، فضلاً عما اعترى نسبة الآراء فيها من عدم الدقة، وتعدد وجوه الاختلاف في جزئيتها من تسمية واعراب، وما تبع ذلك من اختلاف الأدلة والرد عليها من جهة أخرى، لهذه الأسباب وجب علينا عرضُ المسألة بالصورة التي أظهرها فيها صاحب الإنصاف لتحري دقة القول وبيان الآراء فيها،والسبب الاخرأن ضميرالفصل احياناً يذكر باسم ضمير الشأن ولم أكن أفهم طبيعة الفرق في التسمية ، ومن هنا جاءت دراستي الموسومة ((ضمير الفصل في الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري(ت ٥٥٧) دراسة في التحقق النحويّ))

وقد قسمت بحثي على: مقدمة ، ومبحثين ، وخاتمة .

تناولت في المقدمة اهمية الموضوع وتقسيمي له ، وفي المبحث الأول تناولت مفهوم ضمير الفصل لغة واصطلاحاً ،وشروطه ومواضع مجيئه ، وفوائده ، ثم عرضت المسألة في كتاب الأنصاف لأبي البركات الأنباري ، أما المبحث الثاني فقدتناولت فيه الخلاف في تسمية ضمير الفصل ، والخلاف في اعرابه ومجيئه بعد النكرة ، أما الخاتمة فبينت فيها أهم النتائج التي توصلت اليها .

المقدمة

الحمد للّه الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله تعالى .

أما بعد ...

فقد جالَ بخاطري كثيراً معرفة موضوع ضمير الفصل و موقعه الإعرابي بعد أن تردد اصطلاحه في كتب النحو التي درسنا وقد يذكر أحياناً باسم ضمير الشأن ولم أكن أفهم طبيعة الفرق في التسمية ، ومن هنا جاءت دراستي الموسومة ((ضمير الفصل في الإنصاف في مسائل الخلاف دراسة في التحقق النحويّ)) فشمَّرت عن ساعد الجدِّ للبحث عن المصادر التي تعييني على كتابة البحث بأكمل وجهٍ وأحسن صورة فكان أن وقعت بين يدي مصادر معتمدة في النحو قديمة أبرزها كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) لأبي البركات الأنباريّ ، ومراجع حديثة من أبرزها كتاب (معاني النحو) للدكتور فاضل السامرائي ، واعتمدتُ في دراستي هذه على منهج التحليل والاستنتاج والموازنة العلمية بين آراء النحويين وصولاً إلى المعرفة الصحيحة لضمير الفصل ومفهومه كما جاء في دراساتهم النحويّة .

أما خطة البحث فتضمنت مبحثاً أوّلَ عرضتُ فيه ضمير الفصلِ من مناحي المفهوم والشروط ومواضع مجيئه في الكلام فضلاً عن فوائده اللفظية منها والمعنويّة ، وتطرقتُ إلى مسألة ضمير الفصل في ضوء ما قدمه كتاب الإنصاف محاولة بيان تفاصيل المسألة وجوانب الخلاف فيها بين النّحاة .

وتناولت في مبحثي الثاني مسألة ضمير الفصل في الإنصاف من جهة توثيق الآراء المنسوبة إلى النّحاة كوفييهم وبصرييهم ، فضلاً عن تحليل تلك الآراء ، فاستوى البحث في هذا الفصل على مناقشة الخلاف في تسمية هذا الضمير وإعرابه وجواز مجيئه بعد النكرة .

وسجلت أهم ما توصلت إليه من نتائج في خاتمة نرى أنها جديرة بالوقوف عندها لما ضمتهُ من ملخص لأهم جوانب الموضوع من ناحية النتائج .

وأخيراً لابُدَّ لكل عملٍ بشري من أن يتضمن نقصاً لا يبدو لصاحبه في وقت الكتابة ذلك ما نطمح في أنْ يقوم به أساتذتي وما يجودون عليَّ به من ملاحظات أو هدايا قد تكون كفيلة بتقوية أنامل باحثة تحاول الكشف عن حبات لؤلؤ في بحر لغة القرآن الكريم وهذا العمل أولُ خطوة في طريقها نحوه .

المبحث الأول

ضَمِيرُ الفصلِ وكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف

أولاً : ضمير الفصل لغةً واصطلاحاً

١- مفهوم الضَّمِير

حُدَّ الضَّمير لغةً ((بأنَّهُ السِّرُّ وداخِلُ الخاطرِ، والجمع الضَّمائرُ. فالضَّمِير هو الشيء الذي تُضْمِره في قلبك، تقول: أضْمَرْت صَرْفَ الحرف إذا كان متحركاً فأسْكنْته، وأضْمَرْتُ في نفسي شيئاً، والاسم الضَّمِير، والجمع الضمائرُ))[١] .

حُدَّ الضمير اصطلاحاً:((بأَنَّهُ مادلّ وضعاً على متكلم أومخاطب،أوغائب))[٢]

٢- مفهوم الفَصْل:

هو مصدر الفعل فَصلَ يَفْصِلُ، وهو من باب فَعَلَ يَفْعِلُ : يقال : فَصَلَ بينهما يَفْصِلُ فَصلاً[٣] قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَفۡصِلُ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾[٤]

أما النحاة فيعنون بالفصل وجود صيغة أو أكثر بين جزأي التركيب أو أجزائه التي تتحكم تواليها وتاعقبها دون فاصل بينهما، وقد أُطلق عليه(التخلخل) [٥] .

ويبدو أن مصطلح الفصل لم يستقر عند أوائل النحاة فتارة يطلق عليه الاعتراض، قال ابن السراج ((لا يجوز أن يعترض بين واو العطف والمعطوف بشيء))[٦] ، وتارة يطلق عليه الفصل كقوله في مكان آخر ((لا يجوز أن يفصل بين الفعل وما ينصبه)) [٧] ، وتارة أخرى يستعمل المصطلحين في آنٍ واحد وفي عبارة واحدة، قال ابن السراج ((والاخفش يعترض بالإيمان فيقول : رُبَّ – واللهِ – رجلٍ قد رأيتُ، ورُبَّ رجلِ قد رأيتُ ، وهذا لا يجوز عندنا لأنَّ حروف الجرِّ لا يفصل بينها وبين ما عملت فيه)) [٨]

في حين حدد الدكتور علي أبو المكارم الفرق بين الفصل والاعتراض إذ قال : ((الفارقُ بين الفصل والاعتراض واضح إذ في الفصل قد يجد الفاصل أو الفواصل لها محلها الإعرابي،أما الاعتراض فإنَّ الجملة كلها لا محل لها من الإعراب))[٩]

ومعنى هذا أن مفهوم الفصل أعم ويضم تحت جناحهِ مصطلح الاعتراض ، أي : أن الفصل هو الأصل والاعتراض فرعٌ منهُ .

٣- مفهوم ضَمير الفَصْل

ضميرَ الفصل هو أحد الروابط بين الجملة، وهذا القول ذهب إليه الاشموني :((وإذا كان الرابط في جملة الخبر ضميراً فقد يكون الضمير مرفوعاً، وقد يكون منصوباً ، وقد يكون مجروراً فإذا كان مرفوعاً، فقد يكون مبتدأ نحو قولك محمدٌ هُوَ القائمُ بناءً على بعض المذاهب))(١٠).

واعتنى النُّحاة العرب بالعلاقة الإسنادية بين ركني الجملة، وعدّوا ما سوى هذين الركنين زائداً، والزائد عندهم هو ما جاز حذفه من دون أنْ تتأثر العلاقة الإسنادية في الجملة، وعدَّ أكثر النحاة ضمير الفصل زائداً إذ يصح التركيب بسقوطهِ فلا يضطرب أو يختل شيء من الكلام(١١)

وعلى الرغم من نظرتهم هذه نجدهم حريصين أشدَّ الحرص على ذكر الوظيفة التي يقوم بها هذا العنصر وسنعرض بها في قابل صفحات البحث .

ثانياً:- شروط ضمير الفصل ومواضع مجيئه

نأتي الآن على شروط ضمير الفصل، وهي على النحو الآتي :

أ- أن يكون بصيغة المرفوع نحو : (ظننتُ زيداً هو الفاضلُ)، ويمتنع (زيدٌ أيّاهُ الفاضلُ)، وأما نحو : (إنّكَ إيّاكَ الفاضلُ) فجائز على البدل عند البصريين، وعلى التوكيد عند الكوفيين(١٢) .

ب- أن يُطابق ضَميرَ الفصل ما قبله من حيث الجنس، أي إذا كان غائباً فغائب، وإذا كان متكلماً فمتكلم، وإن كان مخاطباً فمخاطب، وإن كانَ مجموعاً فمجموع، فلا يجوز: (كنت هو الفاضل)، ولا : (ظننتُ الزيدين نحن المنطلقين)؛ أنَّ ضميرَ الفصل في الجملتين لا يُطابقُ ما قبله، إذ يجب القول : (أنتَ الفاضلُ)، (وهم المنطلقين) (١٣) .

٤- مواضع مجيء ضمير الفصل

أنَّ لضمير الفصل مواضع عدة في التراكيب النحوية، فهو يرد في خمسة أبواب نحوية هي:(١٤)

أ- باب المبتدأ والخبر، نحو: (زيدٌ هو المنطلقُ) .

ب- باب كان، كقوله تعالى: ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾ (١٥) .

ج- باب إنَّ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾(١٦) .

د- باب أعلمتُ، نحو: (أعلمتُ زيداً إخاكَ هو الذاهبُ) .

ي- باب ظننتُ، كقوله تعالى:﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾ [١٧]

أما باب (ما) فهو كباب (كان)؛ لأنَّها عملت تشبيهاً بـ(ليس)، تقول : (ما زيدٌ هو أفضل منكَ)، كما تقول : (ليس زيدٌ هو أفضل منكَ) .

((وأجازَ الاخفش وقوعه بين الحال وصاحبه، كجاءَ زيدٌ هو ضاحكاً، وجعل منهُ ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِىٓ هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾[١٨]، فيمن نصبَ(أطهرَ)،ولحنَّ أبو عمرو من قرأ بذلك ..))[١٩].

ثالثاً : فوائد ضمير الفصل

أولاً :- الفائدة اللفظية

إنَّ من أشهر فوائد ضمير الفصل هو اعلام السامع بأنَّ ما بعد ضمير الفصل خبر لا تابع وإلى ذلك ذهب أكثر النحاة[٢٠] .

فضمير الفصل في جملة (زيدٌ هوَ القائمُ) له وظيفة نحوية تتمثل بأنّ (القائم) خبراً لزيد وانتفى أن يكون تابعاً؛ وذلكَ لوجود ضمير الفصل (هو) الذي يفيد هذا التمييز أو التحديد الاعرابي لما بعده، ومن ذلك قوله تعالى :﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾[٢١]، ((فوجود الضمير عيّن أن يكون (القصص) هو الخبر، ولولا الضمير لآحتمل أنْ يكون (الحقّ) هو الخبر، و(القصص) بدلاً منه، فيكون المعنى (إن هذا القصص هو الحقُّ))) [٢٢] .

ثانياً : الفائدة المعنوية :

لضمير الفصل فائدة معنوية فضلاً عن اللفظية وتأخذ تلكَ الفائدة المعنوية صفتين يمكن توضيحها على النحو الآتي :

١- التوكيد :

ضميرُ الفصل يفيد الكلام تقويةً وتأكيداً [٢٣]. إذ ذهب ابن هشام إلى أنه لا يجمع بين ضمير الفصل والتوكيد في جملة واحدة نحو قولهم (زيدٌ نفسُهُ هو الفاضلُ)؛ وذلك لأنَّ فائدة ضمير الفصل الظاهر في الجملة هو التوكيد وكذلك الحال مع كلمة (نفسه) فكرهوا الجمع بين توكيدين [٢٤] ، وبذلك استدل على أنّ لضمير الفصل فائدة هي توكيد الكلام وتقويته، وعلل بهذا تسمية الكوفيين ضمير الفصل بـ(الدّعامة)؛ ((لأنهُ يدعم به الكلام، أي يقَّوى ويُؤكد)) [٢٥].

٢- الاختصاص :

نقل أبو حيان عن السهيلي هذه الفائدة وذهب إلى إنّ من فوائد الفصل عند الجمهور الاختصاص ((فإذا قلت : كانَ زيدٌ هو القائِمَ أفادَ اختصاصه بالقيام دون غيره))[٢٦] .

مع ملاحظة أنّ ضمير الفصل قد يأتي للدلالة على القصر ومن ذلك قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ وَقُودُ ٱلنَّارِ ﴾(٢٧) .

فضمير الفصل هنا يفيد قصراً حقيقياً فالقول (أولئكَ وقود النار) قد يفيد مجرد الاخبار كما تقول (هذا صديقكَ) فلما وضع الضمير عيَّن القصر الذي كان محتملاً قبل دخوله .

٣- الحصر

وقد ذكر البيانيون أنَّ ضمير الفصل يأتي للحصر واستدل له السهيلي بأنّه أتى به في كل موضع ادعى فيه نسبة ذلك المعنى إلى غير الله تعالى ولم يؤت به حيث لم يدع وذلك في قوله تعالى :﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ۝ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ۝ وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ ﴾[٢٨] ، فلم يؤت به في ﴿ وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ ﴾ وكذلك﴿ وَأَنَّ عَلَيْهِ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ (٢٩) لأن ذلك لم يدع لغير الله واتى به في الباقي لادعائه لغيره .

وجاءَ في التفسير الكبير في إفادة ضمير الفصل الحصر، فمثلاً لو قلت (الإنسان ضاحك) فهذا لا يفيد أنّ الضاحكية لا تحصل إلا في الإنسان، أمّا لو قلت: الإنسان هو الضاحك فهذا يفيد أنّ الضاحكية لا تحصل إلا في للإنسان [٣٠] .

رابعاً : مسألة ضميرَ الفصل في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف((عرض وتقديم))

تعدُّ مسألة ضمير الفصل في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف من المسائل النحوية المهمة، نظراً لتعلقها بالجانب التطبيقي والفكري في النحو العربي من جهة، فضلاً عما اعترى نسبة الآراء فيها من عدم الدقة، وتعدد وجوه الاختلاف في جزئيتها من تسمية واعراب، وما تبع ذلك من اختلاف الأدلة والرد عليها من جهة أخرى، لهذه الأسباب وجب علينا عرضُ المسألة بالصورة التي أظهرها فيها صاحب الإنصاف لتحري دقة القول وبيان الآراء، علماً أنها المسألة المائة من كتابهِ المذكور، وهي على النحو الآتي :

((ذهب الكوفيون إلى إنَّ ما يُفصلُ به بين النّعت والخبر يسمى عماداً، وله موضع من الاعراب، وذهب بعضهم إلى أنّ حكمه حكم ما بعده. وذهب البصريون إلى إنَّه يسمى فصلاً

لأنّه يفصل بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعاً لنعت الاسم ليخرج من معنى النعت كقولك ((زيدٌ هو العاقل)) ولا موضع له من الاعراب .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنّما قلنا إنَّ حكمه حكم ما قبله لأنّه توكيد لما قبله، فتنزل منزلة النفس إذا كانت توكيداً، وكما أنّك إذا قلت ((جاءني زيدٌ نفسه)) كان نفسه تابعاً لزيد في إعرابه، فكذلك العماد، إذا قلت ((زيدٌ هو العاقل)) يجب أن يكون تابعاً في إعرابه . وأما من ذهب إلى إنّ حكمه حكم ما بعده قال : لأنّه مع ما بعده كالشيء الواحد فوجب أنْ يكون حكمه مثل حكمه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنّه لا موضع له من الاعراب، لأنّه إنّما دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر، ولذا سُمي فصلاً، كما تدخل الكاف للخطاب في (ذلك، وتلك) وتُثنّى وتجمع ولا حظَّ لها في الاعراب و(ما) التي للتوكيد لا حظَّ لها في الاعراب؛ فكذلك ها هنا .

بعد ذلك ردَّ الانباري عن كلمات الكوفيين : (أما قولهم؛ إنّه توكيد لما قبله فتنزل منزلة النفس في قولهم : جاءني زيدٌ نفسه) قلنا هذا باطلٌ؛ لأنَّ المكنى لا يكون تأكيداً للمظهر في شيء من كلامهم، والمصير إلى ما ليس له نظير في كلامهم لا يجوز أن يُصار إليه .

وأما قولهم (إنّه مع ما بعده كالشيء الواحد) قلنا : هذا باطلٌ أيضاً؛ لأنّه لا تعلق له بما بعده؛ لأنّه كناية عما قبله فكيف يكون مع ما بعده كالشيء الواحد ؟ والله أعلم)) [٣١] .

والملاحظ هنا بعد عرض المسألة كما جاء بها ابو البركات الانباري أنَّ أوجه الخلاف فيها يتمثل في ثلاثة أوجه هي : الخلاف في تسمية هذا الضمير، فهو (ضمير الفصل) على رأي البصريين، و(ضمير العماد) على رأي الكوفيين، ولعلَّ لهذا الخلاف ما يبررهُ بفعل تمايز منهج كلٍّ منهما في البحث النحوي في الأعم، وزاوية نظر كلٍّ منهما إلى هذا الضمير ووظائفه وتطبيقاته بصورة خاصة، إذ يترتب على هذا الوجه من الاختلاف جملة أمور سنعرض لها في فصلنا الثاني محاولين الوقوف على دقة ما نسبهُ أبو البركات الانباري إلى الطرفين من جهة، وتحليل الآراء الواردة في المسألة من جهة أخرى .

أما الوجه الثاني فيتمثل بالخلاف في إعراب ضمير الفصل ويبدو لي أنَّ هذا الأمر من تبعات الخلاف في المنهج والخلاف في التسمية؛ إذ صرَّح البصريون على لسان أبي البركات الانباري بأنَّ هذا الضمير لا موضع لهُ من الاعراب، إذاً فهو حرفٌ لا اسم، أمّا

الكوفيون فيرون أنَّ له موضعاً من الاعراب لكنهُ إما تابعٌ لما قبله؛ لأنَّه توكيدٌ لهُ، أو يكون بحسب حكم ما بعده؛ لأنَّهُ مع ما بعده كالشيء الواحد، وكذلك حكمهما، وقد ردَّ أبو البركات الأنباري على الكوفيين في ما ذهبوا إليهِ .

والوجه الثالث يتلخص في إمكانية مجيء ضمير الفصل في الجمل وفائدته أيضاً، ولعلَّ الفرّاء (ت٢٠٧هـ) من الكوفيين ذهب إلى جواز ذلكَ محتجاً بالقرآن الكريم .

المبحث الثاني

مسألة ضمير الفصل في كتاب الإنصاف

أولاً : الخلاف في تسمية ضمير الفصل

قال أبو البركات الأنباري :((ذهب الكوفيون إلى أنَّ ما يُفصَلُ به بين النعت والخبر يسمى عماداً ، ... وذهب البصريون إلى أنّه يسمى فصلاً ، لأنّه يفصل بين النعت والخبر ، إذا كان الخبر مضارعاً لنعت الاسم ليخرج من معنى النعت ، كقولك :زيدٌ هو العاقلُ)) [٣٢] .

وقد شرح رضي الدين الإستراباذي المراد بـ(الفصل) ، بقوله ((إنّما سُميَ فصلاً ، أنّه فُصلَ به بين كون ما بعده نعتاً ، وكونه خبراً لأنك إذا قلت : زيدٌ القائمُ ،جازأنْ يتوهم السامع كون (القائم) صفة ،فينتظر الخبرفجئت بالفصل ليتعين كونه خبراً لا صفة)) [٣٣]. كما فسّر أيضاً تسمية الكوفيين إياه (عماداً) لكونه حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية ، كالعماد للبيت الحافظ للسقف من السقوط [٣٤] .

وذكر أبو حيان الأندلسي أنَّ بعض النحويين الكوفيين سماه (دعامة) [٣٥] ، وفسّره ابن هشام بأنّه يُدعم به الكلام ، أي يقوّى ويؤكّد [٣٦] .

وسأذكر هنا ما ورد عن النحويين الكوفيين والبصريين في ضمير الفصل، ولنتحقق مما قاله أبو البركات الانباري فيما إذا كان مطابقاً لما أورده عنهم .

قال الفراء (ت٢٠٧هـ) : ((وقوله تعالى:﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾ [٣٧]،يقال : إنّما (هو) ها هنا عماد ، فأين اسم هذا العماد ؟ قيل : هو مضمر ،معناه: فلا يحسبَنَّ الباخلون البخل هو خيراً لهم ، فآكتفي بذكر يبخلون من البخل، كماتقول في الكلام :فلان سررت به، وأنت تريد: سررتُ بقدومه)) [٣٨] .

وواضح من النص أنّ الضمير الذي سمّاه عماداً إنما هو ضمير الفصل وقال أيضاً في قوله تعالى:﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾ (٣٩) ((وقوله

(هو الحقَّ)(هو) عماد للذي ، فتنصب(الحقّ) إذا جعلتها عماداً،ولو رفعت(الحقّ) على أنْ تجعل (هو) أسماً كان صواباً)) (٤٠) .

وقال في قوله تعالى : ﴿ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ (٤١) ((جعلت (هم) ها هنا عماداً ، فنصب الظالمين ، ومن جعلها اسماً رفع)) (٤٢) .

تكشف هذه النصوص بوضوح أنّ الفرّاء يستعمل مصطلح (العماد) للدلالة على ضمير الفصل ، إلا أنّه يستعمله في نصوص أخرى للدلالة على ضمير الشأن ، إذ قال : ((وقوله تعالى :﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾ (٤٣) ، إنْ شئت جعلت (هو) كناية عن الإخراج ، (وتخرجون فريقاً منكم من ديارهم) ، أي وهو محرم عليكم ، يريد : إخراجهم محرّم عليكم ، ثم أعاد الإخراج مرة أخرى تكريراً على هو ، لمّا حال بين الإخراج وبين (هو) ، فكان رفع الإخراج بالتكرير على هو ، وإنْ شئت جعلت (هو) عماداً ،ورفعت الإخراج بمحرم ، ... فإنْ قلت : إنَّ العرب إنّما تجعل العماد في الظنِّ ؛ لأنَّه ناصب ، وفي (كان) و (ليس) ؛ لأنّهما يرفعان ، وفي (إنَّ) وأخواتها ؛ لأنّهن ينصبنَ ، ولا ينبغي للواو وهي لا تنصب ولا ترفع ولا تخفض أنْ يكون لها عماد ، قلت : لم يوضع العماد على أنْ يكون لنصب أو لرفع أو لخفض إنّما وُضعَ في كل موضعٍ يبتدأ فيه بالاسم قبل الفعل)) (٤٤).

وواضح من النص أن الفرّاء يطلق مصطلح (العماد) على(ضمير الشأن) ، ويؤيد هذا ما قاله في قوله تعالى :﴿ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ﴾ (٤٥) : ((هذه الهاء هاء العماد ، وهو اسم لا يظهر)) (٤٦) .

وفي الضمير(هو) في قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (٤٧) قال: ((وقد قال للكسائي فيه قولاً لا أراه شيئاً. قال:هوعماد.مثل قوله : ﴿ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ﴾ (٤٨). فجعل(أحد) مرفوعاً (بالله)، وجعل (هو) بمنزلة الهاء في (إنَّه)، ولا يكون العماد مستأنفاً به حتى يكون قبله (إنّ) أوبعض أخواتها،أوكان أوالظنّ)) (٤٩).

وكذلك قال في قوله تعالى :﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ (٥٠) : ((الهاء هاء العماد توفى بها (إنَّ) يجوز مكانها (إنَّه)، وكذلك هي قراءة عبد الله(٥١): ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴾)) (٥٢).

وأبوالعباس ثعلب يطلق لفظة العماد عل ضمير الفصل أيضاً،قال في قراءة النص في (أطهر) (٥٣) في قوله تعالى:﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ ﴾ (٥٤) : ((ذهب أهل الكوفة الكسائي والفرّاء إلى أنّ العماد لا يدخل مع هذا؛لأنّه تقريب)) (٥٥) ،وقدنقل أبوجعفربن النحاس(ت٣٣٨هـ) قول الكسائي في الضمير(هنّ)إنّه عماد (٥٦)

وثعلب كالفرّاء يطلق لفظ للعماد على ضمير الشأن أيضاً إذ قال : ((سُئلَ عن قولهم (إنّه قام زيدٌ) ما تقدّم قبله من كلام ؟ فقال : هذا مثل قولهم : إنّه قامت هندُ ، إنّما تقدّم العماد ها هنا – يعني أوّل الكلام – ليعلموا أنّ الكلام يجيء مذكرّاً أو مؤنثاً)) [٥٧] .

يتضح من النصوص السابقة أنّ الكسائي (ت١٨٩هـ) بحسب ما نقل عنه ثعلب ، والفرّاء وثعلب وأطلقوا مصطلح (العماد) على ضمير الفصل كما أطلقوه على ضمير الشأن، وقد وهم صدر الدين الكنغراوي حين ذكر أنّ الكوفيين يسمون الضمير الذي يقع بين المبتدأ والخبر (فصلاً) (٥٨).

أمّا البصريون فقد ذكر أبو البركات الانباري أنّهم يسمون هذا الضمير فصلاً ، وهذا المصطلح أورده سيبويه ، إذ قال في (رأيته إيّاه نفسه ، وضربته إيّاه قائماً) : ((وليس هذا بمنزلة قولك : أظنُّه هو خيراً منك ، من قبل أنّ هذا موضع فصل ، والمضمر والمظهر في الفصل سواء ، ألا ترى أنّك تقول : رأيتُ زيداً هو خيراً منك ، وقال الله عزّ وجلّ :﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلۡحَقَّ ﴾ (٥٩))) (٦٠) .

ونجد مصطلح الفصل عند الأخفش سعيد بن مسعدة (ت٢١٥هـ) الذي يطلقه على الضمير الواقع بين المبتدأ والخبر ، إذا قال في نصب (أطهر) في قوله تعالى : ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ ﴾(٦١): ((وهذا لا يكون ، إنّما يُنصب خبراً للفعل الذي لا يستغني عن خبر إذا كان بين الاسم وخبره هذه الأسماء المضمرة التي تسمى (الفصل) يعني : هي ، وهو ، وهنّ)) (٦٢).

أما المبرد (ت٢٨٥هـ) فقد أطلق لفظ (الزائد) على ضمير الفصل ، قال : ((وإن شئت قلت : كان زيدٌ هو العاقلُ يا فتى ، فتجعل (هو) زائدة ، فكأنك قلت : كان زيدٌ العاقل ، وإنّما يكون هو ، وهما ، وهم ، وما أشبه ذلك زوائد بين المعرفتين ، أو بين المعرفة وما قاربها من النكرات ، نحو : خيرٌ منه ، وما أشبهه مما لا تدخله الألف واللام)) (٦٣).

تكشف هذه النصوص إنَّ ما ذكره أبو البركات الأنباري عن البصريين والكوفيين لم يخالف فيه الواقع ، الا أنّه لم يذكر أنَّ الكوفيين أطلقوا مصطلح العماد على ضمير الفصل وعلى ضمير الشأن في الوقت نفسه .

ثانياً : الخلاف في إعراب ضمير الفصل

قال أبو البركات الانباري : ((وذهب بعضهم (أي بعض الكوفيين) إلى أنّ حكمه حكم ما قبله ، وذهب بعضهم إلى أنّ حكمه حكم ما بعده .... وذهب البصريون إلى أنّه فصل ... ولا موضع له من الإعراب)) (٦٤).

هذا الخلاف في إعرابه نتج عنه الخلاف في كونه اسماً أو حرفاً فهو على ما ذهب إليه الكوفيون اسمٌ ، وعلى قول البصريين حرفٌ ؛ لأنّه لا موضع له من الإعراب ،ذلك ((أنّ أسماء لا موضع لها من الإعراب لم توجد في كلامهم)) (٦٥).

وقد فسّر ابن هشام إعراب الكوفيين فذكر أنّ الموضع في نحو قال تعالى : ﴿كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ (٦٦) رفع على القول الأول ونصب على القول الثاني ، وفي نحو : إنَّ زيداً هو الفاضلُ ، نصب على القول الأول ورفع على القول الثاني ، وفي نحو :﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ (٦٧) نصب على القولين ، وفي نحو : زيدٌ هو العاقلُ رفع على القولين(٦٨) .

وما عزاه أبو البركات الانباري إلى الكوفيين يبدو واهماً فيه ، ذلك أنّ الفرّاء لم يورد مثل هذا الإعراب ، أما ما نقل عن الكسائي من أنّه يذهب إلى أنّ حكمه حكم ما بعده ، فابن هشام هو الذي أورد ذلك ، مثلما نسب إلى الفرّاء أنّه يعربه بحسب ما قبله ، في حين أنّ الفرّاء يذهب إلى أنّ ضمير الفصل حرف لا محل له من الإعراب ، قال : ((وقوله : ﴿ وَإِذْ قَالُوا۟ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ ﴾ (٦٩) في (الحقّ) النصب والرفع ، إنْ جعلت (هو) اسماً رفعت (الحق) بـ(هو) ، وإنْ جعلتها عماداً بمنزلة الصلة نصبت الحقَّ وكذلك فافعل في أخوات كان ، وأظنّ وأخواتها ، كما قال الله تبارك وتعالى :﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾ (٧٠) ، تنصب الحقَّ لأنَّ(رأيتُ) من أخوات ظننتُ)) (٧١).

ومصطلح الصلة عند الفراء يعني الحرف الزائد ، وذلك كقوله : ((إنّما يجوز أنْ تجعل (لا) صلة إذا اتصلت بجحد قبلها)) (٧٢) وقال في موضع آخر : ((وقوله :﴿ جُندٌ مَّا

هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ الْأَحْزَابِ ﴾ (٧٣) ... (ما) ها هنا صلة ، والعرب تجعل (ما) صلة في المواضع التي دخولها وخروجها فيها سواء ، فهذا من ذلك)) (٧٤).

أما ما عزي إلى الكسائي ، فإنَّ ما أورده الفرّاء نقلاً عنه يخالف هذا المعزو اليه ، قال الفرّاء :((ويجوز النصب في (ليتَ) بالعماد ، والرفع قال : ليتكَ قائما ، أنشدني الكسائي :

ليت الشباب هو الرجيحَ على الفتى والشبيبَ كان هو البديءُ الأوّلُ

ونصب في ليت على العماد ، ورفع في كان على الاسم)) (٧٥) ، وقال في موضع آخر بعد أن أورد هذا البيت ((فرفع في كان ونصب في ليت)) (٧٦) ، وفي هذين النصين أمور هي :

١- ترك محققو كتاب (معاني القرآن) لفظة (الرجيح) من دون ضبط في الجزء الأول، وضبطوها بالضمة (أي الرفع) في الجزء الثاني ، وهو خلاف ما قاله الفرّاء من أنّه نصب في ليت .

٢- أورد ابن مالك (ت٦٧١هـ) (٧٧) هذا البيت ، ومن بعده حسن نبن قاسم المراديّ (٨٧) بضبطه لفظة (الرجيح) بالفتحة ، أي النصب .

٣- ذكر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) أنّ الفرّاء ينصب الجزأين بـ(ليت) على المعنى فيقال : ليت زيداً قائماً ، كما يقال : أتمنى زيداً قائماً ، في حين أنّ الكسائي ينصب على إضمار (كان) فيكون : ليت زيداً قائماً ، تقديره : ليت زيداً كان قائماً(٧٩) .

وهذا الذي ذكره الزمخشريّ يفسّر قول الفرّاء : ((ويجوز النصب في (ليت) بالعماد ، والرفع لمن قال : ليتك قائماً)) ، إذ لمّا كانت (ليت) عنده تنصب الجزأين ، ولمّا كان من واقع ضمير الفصل أنْ يقع بين مما أصله مبتدأ وخبر ، واسم ليت وخبرها من هذا القبيل ،جاز مجيء ضمير الفصل بين(ليتك) و(قائما) ، فيكون (قائما) منصوباً على أنّ الضمير فصل ، ويجوز أن يكون (قائم) بالرفع على أنّ الضمير مبتدأ ، والجملة الاسمية (أنت قائمٌ) خبر ليت ، ويدلّ على هذا ما أنشده الكسائي ، إذ يجوز في (الرجيح) النصب بجعل (هو) ضمير فصل ، والرفع بجعل الضمير (هو) مبتدأ .

أمّا الكسائي فيكون (الرجيح) منصوباً بعد (ليت) بـ(كان) مضمرة ، ويكون (هو) ضمير فصل ، والتقدير : ليت الشباب كان هو الرجيح ، ويكون (البديءُ) مرفوعاً على أنّه خبر لـ(هو) ، وعلى هذا ينبغي أنْ تكون لفظة (الشيب) منصوبة ليستقيم المعنى ،

ويكون التقدير : ليت الشبابَ هو الرجيحَ أو الرجيحُ على الفتى ، وليت الشيبَ كان هو البديءُ الأول ، إذ الشاعر هنا يتمنى أنْ يكون الأمرُ معكوساً فيكون الشيب قبل الشباب .

والذي يتضح من هذا أنّ الكسائي والفرّاء لا يجعلان لضمير الفصل محلاً من الإعراب ، ومن ثمَّ يكون هذا الضمير عندهما حرفاً لا اسماً .

أمّا أنْ يكون ضمير الفصل حكمه حكم ما قبله فهو أمر نجده عند أبي العباس ثعلب إذ قال : ((ضربتُك إياك ، وضربتُك أنت ، يجعلون المرفوع مثل التوكيد والعماد ، والتوكيد لا يكون أول الكلام)) (٨٠) ، والنص يكشف بوضوح أنّ ضمير الفصل عند ثعلب حكمه حكم ما قبله ومن ثَمَّ يكون عنده اسماً .

وبهذا فإنّ ما نسبه أبو البركات الأنباريّ للكوفيين لا يعدُ أنْ يكون رأياً لأبي العباس ثعلب ، إذ لم نجده عند الكسائي أو عند الفرّاء .

أمّا ما نسبه إلى البصريين من أنّهم لا يجعلون لضمير الفصل موضعاً من الإعراب ، فقد أورد سيبويه ذلك بوضوح ، قال : ((واعلم أنّ ما كان فصلاً لا يغيّرُ ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أنْ يُذكرَ ، وذلك قولك : حسبتُ زيداً هو خيراً منكَ ، وكان عبدُ الله هو الظريفَ وقال الله عزّ وجلّ :﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾(٨١) (٨٢).

وقال في موضع آخر : ((ومن ذلك قوله عزّ وجلّ :﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾(٨٣) ، كأنّه قال : ولا يحسبنّ الذين يبخلون البخلَ هو خيراً لهم . ولم يذكر البخل اجتزاءً بعلم المخاطب بأنّه البخل ، لذكره يبخلون ، ... فصارت هو وأخواتها في أنّها لا تغير ما بعده عن حالة قبل أنْ تذكر)) (٨٤).

فضمير الفصل عند سيبويه ليس له محل من الإعراب ؛ أنّ دخوله في الكلام كخروجه ، بل هو لغو ، واللغو عند سيبويه هو الحرف الزائد، قال : ((وذلك لأنّها لغو بمنزلة (ما) في قوله عزّ وجلّ : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾(٨٥) ،...إلا تراها (أي:ما) تدخل على المجرورفلا تغيره عن حاله)) (٨٦).

ويبدوأنّ هذا هوالذي جعل المبرد يطلق على ضمير لفظة(الزائد)؛لأنّه رآه لا يغيرمابعده عن الإعراب الذي كان عليه قبل دخوله،فيستوي عنده دخوله وخروجه

وعلى الرغم من هذا نجد ابن عصفور ينقل عن الخليل أنّه يعد ضمير الفصل أسماً لا موضع له من الإعراب [٨٧] ، وتبعه ابن هشام في هذا[٨٨] ، ويمكن أن نجد عند سيبويه ما يثبت هذا ، إذ قال ما نصّه : ((وكان الخليل يقول : واللهِ إنّه لعظيمٌ جعلهم(هو) فصلاً في المعرفة وتصييرهم إياها بمنزلة (ما) إذا كانت (ما) لغواً كما جعلوا (ما) في بعض المواضع بمنزلة ليس ، وإنّما قياسها أنْ تكون بمنزلة كأنّما وإنّما)) (٨٩). وقصد بلفظة (أبوه) تلك التي وردت في مثال ذكره سيبويه في (٢: ٣٩٢) ، وهو :(أظنُّ زيداً أبوه خيرٌ منه) ، أي أنّ ضمير الفصل ينبغي أنْ يُعرب – بحسب ما يراه الخليل – مبتدأ ، كأنّه من تسبب ما قبله ، كما أنّ (أبوه) من سبب (زيداً) .

وعلى هذا يكون ما عزاه أبو البركات الانباري في إعراب ضمير الفصل عند البصريين لا غبار عليه إلا أنّه يخالف ما هو عند الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي يعود علم سيبويه إليه غالباً .

ثالثاً : الخلاف في مجيء ضمير الفصل بعد النكرة

اتُّفِقَ أنّ ضمير الفصل يقع بين معرفتين أو بين معرفة وكالمعرفة أمّا وقوعه بعد النكرة ، فقد منعه سيبويه ويشدد على أنّ ضمير الفصل لا يقع إلا بعد معرفة كما لا يقع إلا قبل معرفة ، قال : ((كما أنّها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفة أو ما ضارعها ، كذلك لا يكون ما بعدها إلا معرفة أو ما ضارعها)) [٩٠].

وقال في موضع آخر : ((هذا باب لا تكون هو وأخواتها فيه فصلاً ، ولكن يكن بمنزلة اسم مبتدأ ، وذلك قولك : ما أظنّ أحداً هو خيرٌ منكَ ، ... لم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة ، كما أنّه لا يكون وصفاً كما جعلوها في المعرفة لأنها معرفة ، فلم تصرِ فصلاً إلا لمعرفة كما لم تكن وصفاً ولا بدلاً إلا لمعرفة)) [٩١].

إلا أنّ الفرّاء يجيز مجيء ضمير الفصل بعد النكرة ، إذ قال في قوله تعالى : ﴿ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ﴾ (٩٢): ((وموضع (أربى) نصب ، وإنْ شئتَ رفعتَ ، كما تقول : ما أظنّ رجلاً يكون هو أفضل منك ، النصب على العماد والرفع على أن تجعل (هو) اسماً)) [٩٣].

وهذا يعني أنّ الضمير (هي) ضمير فصل ، وهو أولى عنده من كونه ضميراً مرفوعاً على الابتداء ، إذ قدم نصب (أربى) على رفعها ، وعلى هذا فالفرّاء يجيز مجيء ضمير الفصل بعد النكرة كما يجيء بعد المعرفة .

الخاتمة

بعد هذه الرحلة الطويلة برفقة هذا البحث الذي نظرنا فيه من زاوية قلَّ النظر في مثلها عند الباحثين لا بُدَّ من تسجيل أهم النتائج التي خرجنا بها وهي على النحو الآتي:

١.إنّ مفهوم ضمير الفصل يختلف عن مفهوم الضمير ومفهوم الفصل معًا ، وإنْ كان الثاني أقرب إليه من حيث الدلالة الاصطلاحية والفائدة ، ولعلَّ استقلال هذا المصطلح واستقرار مفهومه لم يأتِ إلا عند علماء العربية المحدثين، على الرغم من استعمال القدامى له بكثرة ، ودليل ذلك المزج بين مفهومي الفصل والاعتراض ، واستعمالهما كأنّهما شيء واحد عند ابن السراج والأخفش الأوسط وغيرهما.

٢. حاول العلماء التمييز بين التسميات المختلفة لضمير الفصل والتعليل لها بيانيا، دونما الإشارة إلى ما بين التسميات من فروقٍ دلالية أشرنا إليها في موضعها من البحث.

٣.حاول ابن هشام الأنصاريّ والسهيليّ وأبو حيان وغيرهم بيان فوائد ضمير الفصل في النحو والدلالة ، وتبين أنّ له فوائد لفظية مثل الفصل ، ومعنوية مثل التوكيد والاختصاص والحصر.

٤.اهتم النحاة ببيان شروط عمل ضمير الفصل حتّى أنّهم وضعوا شروطه وشروط ما قبله وما بعده وصولا إلى دقّة الاستعمال ، وقد كان معظم شواهدهم من القرآن الكريم ، لذا نقترح أن تقدّم دراسة خاصة عن ضمير الفصل في القرآن الكريم، إذ لا أحسب فيما اطلعت عليه وجود هكذا دراسة.

٥.يدخل ضمير الفصل في عدد من أبواب النحو العربي التي تكون ذات نواحٍ تطبيقية مثل باب المبتدأ والخبر ، وباب كان وأخواتها ، وباب إنّ وأخواتها ، وباب ظننت وأخواته ، وباب أعلمتُ ، وغيرها من أبواب النحو.

٦.تنوع الخلاف بين الكوفيين والبصريين في ضوء ما عرض له أبو البركات الأنباريّ في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف وتعددت جوانبه،فقد وقع الخلاف في تسمية ضمير الفصل،وفي إعرابه،فضلا عن جواز مجيئه بعد النكرة.

٧.اطلق سيبويه والأخفش مصطلح الفصل على الضمير الواقع بين المبتدأ والخبر ، أو ما بين ما أصله المبتدأ والخبر، وأطلق المبرِّد عليه اسم (الزائد) ، في حين سمّاه الكسائي والفرّاء وثعلب (العماد).

٨.اطلق الكسائي والفراء وثعلب على ضمير الشأن تسمية (العماد) أيضا.

٩.ضمير الفصل عند سيبويه لا محلّ له من الإعراب ، وهذا يترتب عليه أنّه عنده حرف ؛ لأنّه بمنزلة الحرف الزائد ، أما عند الخليل فهو اسم ، وينبغي أن يكون له محلٌ من الإعراب، إلا أنّه لم يذكر إعرابه.

١٠.تبين عدم صحة ما عزاه أبو البركات الأنباريّ إلى الكوفيين عامة من أنّ ضمير الفصل عندهم حكمه حكم ما قبله ، أو حكمه حكم ما بعده ، إذ رأيناه عند الكسائي والفراء مثلما عند سيبويه حرف لا محلّ له من الإعراب .

١١.حكم ضمير الفصل حكم ما قبله نجده عند أبي العباس ثعلب من الكوفيين ، وليس عند الكوفيين عامّة كما ذكر ابو البركات الأنباري

الهوامش

(١)لسان العرب : ٤٩٢ .

(٢)شرح الحدود النحوية : ٦٧

(٣)ينظر: لسان العرب مادة (ف ص ل) .

(٤)سورة الحج (١٥) : الآية (١٧) .

(٥)ينظر: البحث النحوي عند الحافظ بن حجر العسقلاني في فتح الباري بشرح البخاري (أطروحة): ٢١٩ .

(٦)الأصول في النحو : ١/ ٢٧ .

(٧)الأصول في النحو : ١/ ١٥٣ .

(٨)المصدر نفسه : ١/ ٥١٥ .

(٩)أصول التفكير النحوي : ٣٤١ .

(١٠)شرح الاشموني على ألفية ابن مالك : ١١/ ٢٥٥ .

(١١)ينظر: الكتاب : ٢/ ٣٩١ –٣٩٥، والمقتضب ٤/ ١٠٣ – ١٠٤ ، والأصول في النحو ٢/ ١٢٨ – ٢٦٧ .

(١٢) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٤١٥– ٤١٦، ومغني اللبيب : ٦٤٣ .

(١٣) ينظر: المصادر والصفات أنفسها، وينظر: النحو الوظيفي : ٢٠٢ .

(١٤)ينظر : الغُرّة المخفية في شرح الدرّة الألفية : ١/ ٣٣٠ .
(١٥)الأنفال (٨): الآية (٣٢) .
(١٦)البقرة (٢): الآية (٣٧) .
(١٧)سبأ (٣٤): الآية (٦) .
(١٨)هود (١١): الآية (٧٨) .
(١٩)مغني اللبيب: ٦٤١ .
(٢٠)ينظر:شرح المفصل:٣/ ١١١،وشرح جمل الزجاجي: ٢/ ٦٥ ومغني اللبيب: ١/ ٦٤٤ .
(٢١)آل عمران (٣) : الآية (٦٢) .
(٢٢)معاني النحو: ١/ ٥١ – ٥٢ .
(٢٣)ينظر: مغني اللبيب : ١/ ٦٤٤– ٦٤٥
(٢٤)ينظر: المصدر نفسه .
(٢٥) مغني اللبيب: ٢/ ٦٤٥، وينظر : ارتشاف الضرب : ٢/ ٩٥٩ .
(٢٦)ارتشاف الضرب: ٢/ ٩٥٩ .
(٢٧)آل عمران (٣): الآية (١٠) .
(٢٨)النجم (٥٣): الآية (٤٧) .
(٢٩)النجم (٥٣) : الآية (٤٧) .
(٣٠)ينظر: معاني النّحو ٥٣ .
(٣١)الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧٠٦–٧٠٧ .
(٣٢)الإنصاف في مسائل الخلاف (م ١٠٠) : ٢/ ٧٠٦ ، وينظر : إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة
(٣٣)الكوفة والبصرة (المسألة ٥٧) : ٦٧ .
(٣٤)شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : ٢/ ٤٥٦ .
(٣٥)ينظر : المصدر السابق .
(٣٦)ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب : ٢/ ٩٥١ .
(٣٧)ينظر : مغني اللبيب : ٦٤٥ .
(٣٨)آل عمران (٣) : الآية (١٨٠) .
(٣٩)معاني القرآن : ١/ ٢٤٨– ٢٤٩ .
(٤٠)سبأ (٣٤) : الآية (٦) .
(٤١)معاني القرآن : ٢/ ٣٥٢ .
(٤٢)الزخرف (٤٣) : الآية (٧٦) .
(٤٣)معاني القرآن : ٣/ ٧ .

(٤٤) البقرة (٢) : الآية (٨٥) .

(٤٥)معاني القرآن : ١/ ٥٠ .

(٤٦)النمل (٢٧) : الآية (٩) .

(٤٧)معاني القرآن : ٢/ ٢٨٧. وينظر: النحو الكوفي، مباحث في معاني القرآن للفرّاء : ١٩١ .

(٤٨)الإخلاص (١١٢) : الآية (١) .

(٤٩)النمل (٢٧) : الآية (٩) .

(٥٠)معاني القرآن : ٢/ ٢٨٧ .

(٥١)الحج (٢٢) : الآية (٤٦) .

(٥٢)وهو عبد الله بن عباس (ت٦٨هـ) ، وينظر : البحر المحيط ٦/ ٣٤٩ .

(٥٣) معاني القرآن : ٢/ ٢٢٨ .

(٥٤)وهي قراءة محمد بن مروان وعيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء . ينظر : مختصر في شواذ القرآءات : ٦٠

(٥٥)هود (١١) : الآية (٧٨) .

(٥٦) مجالس ثعلب : ٢/ ٣٥٩ .

(٥٧)ينظر : إعراب القرآن: ٢/ ١٧٨ .

(٥٨)مجالس ثعلب: ٢/ ٥٩٣ .

(٥٩)ينظر : الموفي في النّحو الكوفي : ٩٦ .

(٦٠)سبأ (٣٤) : الآية (٦) .

(٦١)الكتاب : ٢/ ٣٨٧ .

(٦٢)هود(١١): الآية (٧٨) .

(٦٣)معاني القرآن: ٢/ ٥٨١ .

(٦٤)المقتضب: ٤/ ١٠٣ .

(٦٥)الإنصاف في مسائل الخلاف (م١٠٠) ٢/ ٧٠٦ ، وينظر: إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة (م ٥٧) : ٦٧ .

(٦٦)شرح جمل الزجاجي (لا بن عصفور) : ٢/ ٦٥ .

(٦٧)الزخرف (٤٣) : الآية (٧٦) .

(٦٨)المزمل (٧٣) : الآية(٢٠) .

(٦٩)ينظر: شرح اللمحة البدرية : ١/ ٣٨٠ .

(٧٠)الأنفال (٨) : الآية (٣٢) .

(٧١) سبأ (٣٤) : الآية (٦) .

(٧٢)معاني القرآن : ٤٠٩/١ .
(٧٣)المصدر نفسه : ٨/١ .
(٧٤) ص (٣٨) : الآية (١١) .
(٧٥)معاني القرآن : ٣٩٩/٢ ، وينظر أيضاً : ١/ ٨٥ ، و٢٤٤ ، و١٣٣/٢ .
(٧٦) معاني القرآن : ٤١٠/١ .
(٧٧)المصدر نفسه : ٣٥٢/٢ .
(٧٨)ينظر: شرح الكافية الشافية : ١/ ٥١٦ .
(٧٩)ينظر: الجنى الداني : ٤٥٨ .
(٨٠) ينظر: المفصل : ٣٠٢ .
(٨١)مجالس ثعلب : ١/ ١٣٣ .
(٨٢)سبأ (٣٤) : الآية (٦) .
(٨٣)الكتاب: ٣٩٠/٢ .
(٨٤)آل عمران (٣) : الآية (١٨٠)
(٨٥)الكتاب : ٣٩٠/٢ – ٣٩١ .
(٨٦)سورة آل عمران (٣) : الآية (١٥٩) .
(٨٧)الكتاب : ٣/ ٧٦ .
(٨٨)ينظر : شرح جمل الزجاجي (لابن عصفور) : ٦٥/٢ .
(٨٩)ينظر : مغني اللبيب : ٦٤٥ .
(٩٠)الكتاب : ٢/ ٣٩٧ .
(٩١) الكتاب : ٢/ ٣٩٢ .
(٩٢)المصدر نفسه :٢/ ٣٩٥ – ٣٩٦ .
(٩٣)النحل (١٦) : الآية (٩٢) .
(٩٤)معاني القرآن : ٢/ ١١٣ .

المصادر والمراجع

*** القرآن الكريم**

أولاً: الكتب

- إئتلاف النصرة في اختلاف نُحّاة الكوفة والبصرة : عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجيّ الزبيديّ (ت ٨٠٢هـ)، تحقيقي : د. طارق عبد عون الجنابيّ، عالم الكتب ، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

- إرتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الاندلسيّ (ت٧٤٥هـ) تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
- أصول التفكير النحويّ : د. علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية ، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٣م .
- الأصول في النحو:لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق : د، عبد الحسين الفتلي(ت ١٩٩٨م)،مطبعة النعمان، النجف الأشرف،١٩٧٣م .
- إعراب القرآن : لأبي جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل بن النّحاس(ت٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلّق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط٢، ٢٠٠٤م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمان بن محمّد بن أبي سعيد الانباريّ (ت٥٧٧هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد (ت١٩٧٣م)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
- البحر المحيط:لأبي حيان الاندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق:عادل أحمدعبد الموجود وآخرين،دار الكتب العلمية،بيروت– لبنان،ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م
- الجنى الداني في حروف المعاني: حسن بن قاسم المراديّ (ت٧٤٩هـ)، تحقيق : د. طه محسن عبد الرحمان، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل ، ط ١، ١٣٩١هـ – ١٩٧٦م .
- شرح الاشموني على ألفية ابن مالك : علي بن محمد بن عيسى ،نور الدين الاشموني الشافعي (ت ٩٠٠ هـ) ،دار الكتب العلمية بيروت – لبنان،الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .
- شرح جمل الزجّاجيّ (الشرح الكبير) : لأبن عصفور الاشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق : د. صاحب جعفر أبو جناح، مطابع مؤسسة دار الكتب، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية/ ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .
- شرح الحدود النحوية: عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهيّ (ت ٩٧٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. زكي فهمي الآلوسي (ت٢٠٠١م)، طبع بمطابع دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل ، ط١، ١٩٨٨م .

- شرح كافية ابن الحاجب : لرضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق : يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران – إيران، ١٩٧٨م .
- شرح الكافية الشافية : جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث،مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية : لجمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد،١٩٧٧م.
- الغرّة المخفية في شرح الدرة الألفية: لأبي العباس أحمد بن الحسين بن الخباز النحويّ (ت٦٣٩هـ)، تحقيق: محمد العبدلي ،مطبعة العاني، بغداد ،ط١، ١٩٩٠م .
- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه(ت١٨٠هـ)، تحقيق : عبد السلام محمد هارون (ت١٩٨٨م)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م .
- الكُنّاس في فنيّ النّحو والصرف:(ت٧٣٢هـ) تحقيق:د. رياض بن حسن الخوَّام، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت .
- لسان العرب : للإمام العلاّمة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري، المجلد الرابع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بلا طبعة، بلا تاريخ .
- مجالس ثعلب : لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون (ت١٩٨٨م)، دار المعارف، مصر، ط٥، ٢٠٠٦م .
- مختصر في شواذ القرآن [القراءات] : لأحمد بن الحسين بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، عني بنشره ج. برجشتراسر، دار الهجرة، د. ت .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : د. مهدي المخزومي (١٩٩٣م)، الطبع والنشر مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٢، ١٣٧٧هـ – ١٩٥٨م .
- معاني القرآن : لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧هـ)، تحقي : محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاني، عالم الكتب، بيروت، ط٢،١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م .
- معاني القرآن:سعيد بن مسعدة الاخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)،دراسة وتحقيق: د.عبد الأمير محمد أمين الورد(ت٢٠٠٦م)،عالم الكتب،ط١، ١٤٠هـ – ١٩٨٥م .
- معاني النحو : د. فاضل السامرائي، مطبعة التعليم العالي في الموصل، ط١، ١٤٠٩ – ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م–١٩٩٠م .

- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب : لجمال الدين ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ) تحقيق : د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله وسعيد الافغانيّ، دار الكتب ، بيروت، ط٦، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
- المفصل في علم العربية : لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشريّ (٥٣٨هـ)، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٣٢٣هـ .
- المقتصد في شرح الإيضاح:عبد القاهرالجرجانيّ (ت٤٧١هـ) تحقيق: د. كاظم بحر المرجان (ت١٩٩٢هـ)،دارالرشيد للنشر، بغداد، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .
- المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبّرد (ت٢٨٥هـ) تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٣٨٢هـ – ١٩٦٣م .
- الموفي في النّحو الكوفيّ : صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي (ت١٣٤٩هـ) شرح وتعليق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلميّ العربيّ بدمشق .
- ثانياً : الأطروحات والرسائل
- البحث النحوي عند الحافظ بن حجر العسقلاني (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) : علاء الدين هاشم الخفاجي، كلية الآداب، جامعة بغداد، أطروحة دكتوراه، ١٤١٢هـ – ١٩٩٣م .